

النشرة الأسبوعية للضريبة غير المباشرة في دول مجلس التعاون الخليجي

١٢ أغسطس ٢٠١٨

"الزكاة والدخل" تضبط عددًا من المخالفات الضريبية في قطاع الترفيه

أعلنت الهيئة العامة للزكاة والدخل في المملكة العربية السعودية في [بيان صحفي](#)، عن ضبط قرابة 200 مخالفة للمنشآت في قطاع الترفيه تتعلق بتطبيق ضريبة القيمة المضافة.

واستهدفت الحملات الميدانية التي نفذتها الفرق التفتيشية التابعة للهيئة أكثر من 1,000 موقع، وتركزت المخالفات التي تم ضبطها على عدم التزام المنشآت باستخدام نماذج الفواتير الضريبية المعتمدة، وعدم التسجيل في ضريبة القيمة المضافة. بالإضافة لإصدار فاتورة ضريبية من قبل منشأة غير مسجلة. ويشير ذلك إلى إتخاذ الهيئة نهجاً استباقياً في متابعة امتثال المنشآت لتطبيق ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية.

الزكاة والدخل: الموافقة على تشكيل لجنة داخلية لتسوية الخلافات

وافقت وزارة المالية على تشكيل لجنة تسوية الخلافات الداخلية ("اللجنة")، والتي تكون مهمتها تسوية الخلافات الداخلية من قبل الهيئة قبل إحالة القضايا إلى هيئات قضائية خارجية أخرى. والهدف من تشكيل هذه اللجنة هو تسوية الخلافات الزكوية التي تنشأ بين الهيئة والمكلفين، بالإضافة إلى تسوية قضايا ضريبية قديمة قد تكون معلقة لسنوات.

من أجل رفع القضية إلى اللجنة، يجب على المكلف تعبئة استمارة يدوية وإرسالها بالبريد الإلكتروني بالإضافة إلى إدراج مبلغ التسوية. ويتوقع وجود خطة داخلية باتاحة التقديم عبر بوابة إيراد، لكن لم يتم الإفصاح بعد عن توقيت حدوث ذلك.

ويتوقع أن اللجنة حاليًا تقوم بشكل غير رسمي بإعطاء الأولوية للحالات بقيمة التسوية البالغة 10 مليون ريال سعودي، وأنه قد يتم تأخير الحالات بقيمة التسوية البالغة أقل من ذلك المبلغ. لكن لم يتم تأكيد ذلك بعد من قبل الجهات المختصة.

تصدر اللجنة قرارها في مدة لا تتجاوز سنتين يومًا من تاريخ قبول الطلب. قرار اللجنة ملزم ولا يمكن الاعتراض عليه من قبل اللجان الداخلية بالمستوى الأدنى. ويحق للمكلف مراجعة إلى لجنة الاستئناف في حالة عدم رضاه عن قرار اللجنة.

كجزء من تدفق العملية المعتادة للاعتراض على قرار اتخذته الهيئة، يحق للمكلف بدلاً من ذلك مراجعة اللجنة من أجل تسريع العملية، بدلاً من المرور عبر لجنة الاستئناف.

تدرس اللجنة الطلب ويتم تحديد جلسة أو أكثر لنظر الخلاف بحضور المكلف، ويجوز للمكلف إما قبول دعوة الحضور أو رفضها.

تتطلب اللجنة أن تكون جميع الوثائق المقدمة باللغة العربية قدر الإمكان، كما هو معتاد في جميع طرق التواصل مع الهيئة. وتقبل اللجنة المراسلات باللغة الإنجليزية، وفقًا لميثاق المكلفين، ولكن يتوقع التأخر في الرد على المراسلات من قبلها.

جمارك دبي تصدر إعلان جمركي رقم (2018/1) بشأن تسليم البيانات الجمركية والوثائق المطلوبة

أصدرت جمارك دبي إعلان جمركي رقم (2018/1) بشأن تسليم البيانات الجمركية والوثائق المطلوبة. يعتبر هذا الإعلان الأول منذ تطبيق ضريبة القيمة المضافة في الإمارات العربية المتحدة.

ويتناول الإعلان الجمركي الأحكام التي وضعتها الجمارك لتسهيل إجراءات عملية تسليم البيانات وزيادة فاعليتها. ويعمل بهذا الإعلان اعتباراً من 2018/09/01 ويحل محل الإعلان الجمركي رقم 2010/7 والإعلان الجمركي رقم 2011/15.

وجهة نظر ديلويت: تطبيق ضريبة القيمة المضافة في عمان وقطر والبحرين والكويت – هل من المبكر جداً بدء الاستعداد لذلك؟

عقب تطبيق ضريبة القيمة المضافة في كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وقيام المنشآت بتطبيقها بنجاح، تتساءل بعض المنشآت العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي - هل يجب الاستعداد لتطبيق ضريبة القيمة المضافة في الدول الأربعة المتبقية - البحرين والكويت و عمان وقطر؟ أم أنه من المبكر جداً القيام بذلك؟

يمكننا القول أن الاستعداد المبكر هو الخيار الأفضل في مجال ضريبة القيمة المضافة، لذا فإنه ليس من المبكر جداً الاستعداد لتطبيق النظام. ربما من السهل قول ذلك ولكن من الصعب تطبيقه. كيف تبدأ عند عدم توفر جدول زمني واضح أو مشروع نص قانون أو أنظمة معلنة؟ ولكن ما نعلمه على وجه التأكيد هو أن نظام ضريبة القيمة المضافة ليس بالأمر الجديد وأن أنظمة ضريبة القيمة المضافة وعملياتها وإجراءاتها (مثل الفواتير والتوقيت وأحكام مكان التوريد والامتثال للضريبة والإقرارات) متشابهة جداً في العديد من الدول كالاتحاد الأوروبي و كندا و اليابان و المكسيك و أستراليا.

ما نعلمه أيضاً هو أن الأنظمة المختلفة التي سيتم تطبيقها في "الدول الأربعة" ستكون متوافقة بشكل عام مع الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون الخليجي - والتي يشار إليها عادة باسم اتفاقية ضريبة القيمة المضافة في دول مجلس التعاون الخليجي.

ويمكن التعامل مع العديد من جوانب الاستعداد ونقاط التخطيط وميزات تطبيق ضريبة القيمة المضافة بشكل فعال الآن. ويعتمد تطبيق ضريبة القيمة المضافة الصحيح إلى حد كبير على علم المنشأة بالتطبيق العملي لضريبة القيمة المضافة والتعامل مع إدارة التغيير في العمليات التجارية.

في هذه الحالة، يجب على أي منشأة أن تقوم كحد أدنى، بإدارة المخاطر الداخلية الخاصة بها من خلال إجراء تقييم لتأثير تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الأعمال حتى تتمكن من التخطيط المسبق للإجراء المناسب الذي يجب إتخاذه في حال تأكيد وجود هذه الحالة.

وتقع مسؤولية تطبيق ضريبة القيمة المضافة بشكل صحيح منذ اليوم الأول على الشركات. وكما يقال فإن "الوقاية خير من العلاج"، في مجال ضريبة القيمة المضافة كما هو الحال في الحياة.

هذا الملخص مخصص لأغراض إعلامية فقط ولا ينبغي أخذ المشورة به. ولا يغطي بالضرورة كافة الجوانب الخاصة بالمواضيع التي ناقشها. لذا، نرجو عدم التصرف بناءً على محتوياته دون تلقي مشورة رسمية.